مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

مؤقـــت

الجلسة ٣٣٧٦

المعقودة يوم الجمعة
٦ أيار/مايو ١٩٩٤
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غمباري	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد بيداويه
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد ساردينبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد شين جيان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ألبرايت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

94-85625

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي فنزويلا وكندا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لونشو (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس، وشغلت السيدة فريشيت (كندا) والسيد تيخيرا باريس (فنزويلا) المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/541 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الامريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس للتنقيحات التالية التي يتعين إدخالها على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/541 بصيغته المؤقتة.

تحذف الكلمات التالية في الفقرة ٧ (أ) من المنطوق:

«التي يتم توجيه إخطار بها الى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٤١ (١٩٩٣)».

أما التنقيح الثاني فهو إضافة العبارات التالية في نهاية الفقرة ١٠ من المنطوق:

«وكذلك لضمان إخطار اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٤١ (١٩٩٣) بصورة منتظمة».

المتكلم الأول ممثل هايتي. أعطيه الكلمة الآن.

السيد لونشو (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترحب حكومة جمهورية هايتي بتقديم مشروع قرار الى مجلس الأمن يتضمن تدابير تتفق مع تلك التي طلب اتخاذها الرئيس أريستيد، لاسيما في الخطاب الذي ألقاه فلي الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣ وفي رسالته الموجهة الى الأمين العام والمؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٤.

وأود أيضا أن أعرب باسم حكومتي عن عميق تقديرنا للبلدان الأربعة الصديقة للأمين العام ولوفد الأرجنتين التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

والهدف من مشروع القرار هو إرغام قيادة القوات المسلحة في هايتي على التقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها تجاه شعب هايتي والمجتمع الدولي عندما وقعت اتفاق جزيرة غفرنرز. وقد تم التوصل الى ذلك الاتفاق بفضل العمل الدؤوب الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام ومنظمة الدول الأمريكية وبمساعدة الأصدقاء الأربعة.

ولسوء الحظ أن العسكريين، منذ توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز، لم ينكثوا بالتزاماتهم فحسب بل قاموا أيضا بتهيئة الظروف الكفيلة بالحيلولة دون تنفيذ الاتفاق وذلك، من جملة أمور، بإنشاء المنظمة شبه العسكرية المعروفة باسم الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي (فراب) التي يجري تجنيد أعضائها بصفة أساسية من بين أتباع الديكتاتور دوفالييه المعروفين باسم «تونتون ماكوت».

إن الظهور المفاجئ لأفراد الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي (فراب) على المسرح السياسي في هايتي لم يتصادف مع تزايد قطاع الطرق والعصابات المسلحة فحسب بل أيضا مع انتهاكات حقوق الإنسان بطرق لم تكن معروفة حتى الآن من أصناف القمع المرتكب في هايتي وهي: اغتصاب النساء واختطاف الأطفال والتمثيل بجثث الضحايا. وفي الوقت ذاته، يحاول هؤلاء استغلال الجزاءات باحتكار التجارة بالنفط والمنتجات النفطية.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف التي تتسم في أغلب الأحيان بالعداء والموارد المحدودة المتاحة للبعثة المدنية الدولية في هايتي فقد قامت هذه البعثة بالإبلاغ عن أكثر من ٥٠ حالة من حالات القتل دون محاكمة في منطقة بور -أو - برنس ارتكبها العسكريون وأعوانهم المدنيون في شهر شباط/فبراير وحده. وفي الآونة الأخيرة، وقع سكان بتي بورغ دو بورن وضواحي غونايف ضحايا لمجازر ارتكبتها وحدات تكتيكية تابعة للقوات المسلحة الهايتية. وقد أدى ذلك الى هروب جماعي الى داخل البلد ومحاولات للهروب الى أماكن أخرى لتفادي الإرهاب الذي ينفذه نظام العصيان.

إن حل الأزمة بالنسبة لشعب هايتي لا يمكن أن يتحقق قريبا. ومن ثم نأمل في أن يكون لمشروع القرار النتيجة المنشودة حتى قبل نفاذه وهي رحيل العسكريين عن هايتي وعودة الرئيس أريستيد مباشرة الى مهامه الشرعية.

ونتقدم بالشكر مقدما الى أعضاء مجلس الأمن الذين نثق بأنهم سيعتمدون مشروع القرار بالإجماع. وأنتهز هذه الفرصة لكي أوجه نداء ملحا الى المجتمع الدولي والدول والمؤسسات والمنظمات وغيرها لضمان التنفيذ الكامل للجزاءات المنصوص عليها في مشروع القرار لإنهاء معاناة شعب هايتي. ويتوقف نجاح هذه المبادرة على الامتثال الدقيق لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية ممثلة كندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو، وأن أشكر سلفكم السفير كيتنغ على قيادته النشطة والفعالة لعمل المجلس في نيسان/أبريل.

عقب انقضاء واحد وثلاثين شهرا على خلع رئيس هايتي المنتخب ديمقراطيا، الأب جان - برتراند أريستيد، إن الحالة في هايتي كئيبة، والجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز الذي جرى التفاوض بشأنه قبل سنة تقريبا والذي يرمي إلى عودة الرئيس أريستيد وإحلال الديمقراطية في هايتي، أمام طريق مسدود.

في غضون ذلك، تصاعدت في الأسابيع الأخيرة أعمال الإساءة التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وهي لا تزال منتشرة على نطاق واسع، وترعب مجموعات مدنية مسلحة مواطنيها الهايتيين دون عقاب. وباتت حقوق السكان السياسية والمدنية تنكر عليهم، والحالة الإنسانية لا تزال تتدهور. أن السلطات العسكرية المسؤولة عن الانقلاب الذي حدث عام ١٩٩١ لا تزال في مكانها، والرئيس أريستيد لم يرجع والشعب الهايتي مستمر في المعاناة. باختصار، لم يتحقق الوعد بالاستقرار والديمقراطية كما تضمنه اتفاق جزيرة غفرنرز.

لقد استنتجت حكومتي قبل عدة أشهر أنه يحتاج إلى تدابير أشد لاختراق هذا الطريق المسدود. ومفتاح حل الأزمة الهايتية لا يزال امتثال السلطات العسكرية لالتزاماتها بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز. فالجزاءات الراهنة التي أعيد فرضها في تشرين الأول/أكتوبر أثبتت أنها غير كافية لتحقيق هذا الغرض.

لهذا السبب تشترك كندا في تقديم مشروع القرار الذي يفرض حظرا تجاريا شاملا وعددا من التدابير الموجهة بصفة محددة إلى السلطات العسكرية والمؤيدين الآخرين الذين قاموا بانقلاب العام ١٩٩١. وحكومتي على اقتناع بأن هذا هو الطريق الوحيد لإجبار السلطات العسكرية على احترام التزاماتها.

أود أن أؤكد في هذا المجال أن مشروع القرار يوضح أن الجزاءات لن ترفع رفعا كاملا حتى يعود الرئيس أريستيد إلى هايتي.

إن فعالية الجزاءات القائمة والتدابير الجديدة الواردة في مشروع القرار تعتمد على الامتثال الكامل لجميع الدول. وكندا، إلى جانب عدد آخر من البلدان، تشارك في قوة الحظر البحرية بغرض التوصل إلى التنفيذ الكامل للجزاءات.

ومع ذلك، تبقى الحدود البرية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية عاملا رئيسيا في هذه المعادلة. وانتهاك الجزاءات على هذه الحدود يقلل إلى حد كبير أثر التدابير التي تفرضها، فالانتهاكات غير مقبولة ويجب أن توقف.

إننا نرحب بالقرار الذي اتخذه الرئيس بالاغير بإنشاء لجنة لمراقبة هذه الحدود وإنهاء هذه الانتهاكات. ونؤيد بشدة الطلب الذي تقدمت به السلطات الدومينيكية القاضي بطلب مساعدة الأمم المتحدة في هذا المجال، ونرى أن من شأن المساعدة التقنية الدولية، التي يمكن أن تتضمن وزع مراقبين دوليين، أن تساعد على كفالة أن تستطيع الجمهورية الدومينيكية أن تفي بمسؤولياتها على نحو فعال. وكندا على استعداد للمساعدة في هذه الجهود.

(تكلمت بالانكليزية)

لقد احتج البعض بأن ليس من شأن الجزاءات الأشد صرامة الآن إلا أن تفاقم الحالة الإنسانية التعيسة في هايتي. فلنتجنب الوقوع في الخطأ. إن عدم وفاء السلطات العسكرية بالتزاماتها هو المسؤول الوحيد عن محنة سكان هايتي. وما دامت السلطات العسكرية باقية، يوجد أمل ضئيل في أن تتحسن الحالة الإنسانية.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ما فتئ الرئيس أريستيد يطالب بفرض جزاءات شاملة، وهي الثمن الضروري الذي يتعين سداده بغية انقاذ هايتي، مرة وإلى الأبد، من مصدر معاناتها. ونحن نشاطر بالكامل الرئيس في أمله في أن تطبق هذه التدابير لأقصر وقت ممكن، وهذا يعتمد تماما على أعمال السلطات العسكرية.

ونشعر ببالغ القلق إزاء المعاناة التي يتعرض لها الشعب الهايتي بسبب تعنت هذه السلطات. فلقد قدمت كندا ما يزيد على ٣٥ مليون دولار من المساعدة الإنسانية منذ انقلاب العام ١٩٩١ بغية المساعدة على الوفاء باحتياجات أكثر القطاعات السكانية هشاشة. وسنواصل تقديم المساعدة بشكل مواد غذائية وطبية ضرورية.

إن إيصال المساعدة الإنسانية الدولية لم يتعرض بدرجة كبيرة للإعاقة حتى الآن. وحكومتي تحذر بقوة من أي محاولة للتدخل في إيصال هذه المساعدة أو تعريض الأمن والسلامة الشخصيين المعنيين بهذه للجهود للخطر.

إن رسالتنا الأساسية لم تتغير ألا وهي أن السلطات العسكرية الهايتية يجب أن تحترم التزاماتها، ويجب أن يعود الرئيس أريستيد إلى هايتي. وكندا تبقى ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق هذين الهدفين. إن حكومتي تعتقد بأن المجتمع الدولي متحد في تصميمه على رؤية انجاز العملية التي بُدئت في جزيرة غفرنرز. ومشروع القرار المعروض على المجلس يظهر هذا التصميم ووحدة هدفنا أنه خطوة هامة في كفالة عودة الرئيس أريستيد واستعادة السلطة الشرعية نهائيا في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل فنزويلا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تييرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن حكومتي تطالب باستعادة الديمقراطية في هايتي واحترام القرارات المتضمنة في اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك على حد سواء، وتؤيدهما، وهي تعتبر أيضا أن نص مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يتضمن أفكارا كانت قد تقدمت بها فنزويلا مرارا في الماضي. إن مشروع القرار يستحق الاعتماد فورا نظرا لأن وفد الولايات المتحدة قدمه وللعمل الذي أنجزته مجموعة أصدقاء الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن الذين ساهموا في المداولات وفي الجهود التي بذلت وأدت إلى توافق الآراء.

إن الموضوع المعروض على المجلس اليوم يتصف ببالغ الأهمية بالنسبة لفنزويلا. فهايتي ليست بلدا صديقا مجاورا نرتبط معه بروابط تاريخية وتضامنية عديدة فحسب، بل إنه، فوق ذلك، بلد يكافح للحفاظ على الديمقراطية. وهذا، كما يتضمن دستورنا بوضوح، هو أحد المبادئ العليا في سياستنا الخارجية.

إن التمـــرد العسكـــري والديكتاتورية هما تجربتان مأساويتان بالنسبة لأي شعب. وفي هايتي، يوجد بالإضافة إلى ذلك، كما نرى كل يوم، الانتهاك المخزي المنتظم لحقوق الإنسان. فحماية هذه الحقوق ورفض الديكتاتورية لا يسمحان بالتسوية أو بالمفاوضات التي قد تسمح للأطراف المذنبة بأن تمضي دون عقاب، وعلى الرغم من أنه من الحكمة الإقرار بالحقائق والبحث عن سبل للخروج من الأزمة، فإن هذه الجهود ينبغي ألا تطول إلى درجة أن تصبح ضعيفة.

ومع اقتناعنا بذلك، يجب أن نقول مرة أخرى إن الحكومة الشرعية في هايتي ورئيسها الدستوري أثبتا نبل أهدافهما عن طريق القبول بالبحث عن صيغة توفيقية تمكن بلدهما من العودة إلى طبيعته دون قلق. وهذه الصيغ التوفيقية وردت في اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك اللذين رعاهما ووافق عليهما المجتمع الدولي ويستحقان التأييد القوي بغية كفالة تنفيذهما.

وإذا قلل المجتمع الدولي دعمه أو بدأ في تفسير هذه الاتفاقات بشكل يحد من نطاقها، فإنه سيطيل الأزمة ويطيل بالتالي معاناة شعب هايتي. وبالعودة الى استراتيجيتنا الأصلية، سنعجل باستعادة الأحوال الدستورية الطبيعية في هايتي وسنقصر فترة العذاب والمعاناة وسنفتح الطريق للرخاء.

وإذا وجد شيء أسوأ من الأزمة فإنه التعود على التعايش معها. إن أي تأخير أو تردد أو تحريف للأهداف الرئيسية يمكن أن يؤدي الى عواقب رهيبة مثل انتهاكات حقوق الانسان، لأن التأجيل سيؤدي الى التهريب والسوق السوداء، والى المزيد من المعاناة لشعب هايتي. وباسم الحب والرحمة ينبغي أن نطلب من جميع البلدان عدم انتهاك نظام الجزاءات والمعاقبة على أية انتهاكات، حتى لا نحتاج الى إبقاء الجزاءات لفترة طويلة وحتى يقع وقعها الأكبر على الأطراف المذنبة لا على شعب هايتي. وعلاوة على هذا فإن قادة الديكتاتورية ينبغي أن يفهموا أن هذه الجزاءات ليست أعمالا انتقامية بل نداء جديدا قويا لوطنيتهم؛ وأنه برحيلهم واستعادة الحكومة الدستورية، سيحولون دون إطالة المعاناة وسيمكنوننا جميعا من مساعدة شعب «بيتون» على اعادة بناء اقتصاده الذي كان مزدهرا يوما ما.

إن عمل المجتمع الدولي لا يقف عند هذا الحد، بل ينبغي علينا أن نكون على استعداد لأن نتقدم لهايتي المساعدة التقنية والادارية والمادية التي تحتاجها لصوغ ديمقراطيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن نعمل بإخلاص على أن نقلل، بقدر الإمكان، من الأثر السلبي لنظام الجزاءات المطولة على السكان الذين تركوا يعانون من أدنى مستويات الفقر على الرغم من امكاناتهم البشرية والمادية.

وستواصل فنزويلا جهودها باعتبارها أحد أصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي. ونثق بأن التدابير الحالية ستمكن الرئيس جين - برتراند اريستيد من العودة الى وطنه وقيادة الإنعاش السياسي والاقتصادي لبلده. ونتعهد بتقديم أقصى تعاوننا.

أود أن أهنئ السفير كولين كيتنغ ممثل نيوزيلندا على رئاسته المخلصة المقتدرة لمجلس الأمن في الشهر الماضي. كما نود أن نهنئكم، سيدي، بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن. إن صفاتكم الشخصية والمهنية معروفة تماما في بلدي، وفي الأمم المتحدة. ونحن على ثقة من أنكم، بفضل نهجكم المعهود المتبصر والفعال ستترأسون بنجاح العمل الحساس للمجلس من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على العبارات الرقيقة التي وجهها لي ولسلفي.

أفهم أن المجلس على استعداد للانتقال الى التصويت على مشروع القرار المطروح عليه، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. واذا لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار على التصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اليوم مرة أخرى ينظر مجلس الأمن الحالة في هايتي. بسبب استمرار عدم وفاء السلطات العسكرية في ذلك البلد بتعهداتها بمقتضى اتفاق جزيرة غفرنرز، وبسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ترتكب في هايتي دونما رادع.

إن شعب هايتي الفخور بنفسه الذي نتعاطف معه، كان ثاني شعب في الأمريكتين يفوز باستقلاله وينير سبيل الحرية للدول الأمريكية الأخرى. وقد عانى الكثير في الآونة الأخيرة. ويكفينا أن نشير الى ديكتاتورية فرانسوا دوفاليه

وابنه جين - كلود دوفاليه، الذي أطاحت به القوات المسلحة في عام ١٩٨٦.

إن شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ شهد انتخابات رئاسية حرة، انتخب فيها شعب هايتي، بأغلبية الثلثين، جين - برتراند أريستيد رئيسا له. وقد أشرفت على هذه الانتخابات منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ذاتها. وبعد ذلك ببضعة أشهر، قامت القوات المسلحة الهايتية باعتراض الديمقراطية الهشة في ذلك البلد.

وجمهورية الأرجنتين تشعر بالصدمة إزاء معاناة شعب هايتي. ففي هايتي تداس حقوق الانسان بالأقدام بطريقة منهجية والارهاب المنظم أصبح متفشيا في كل مكان. ولا يصح للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة هذه الانتهاكات الشنيعة لحقوق الانسان الأساسية، تلك الانتهاكات التي تعتبر وصمة عار في جبين العالم. لابد من رد فعل، وينبغي أن يأتي رد الفعل هذا بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

إن مأساة هايتي، نظرا لنطاقها، تتجاوز حدود ذلك البلد. ولا يصح للمجتمع الدولي أن ينظر الى الانتهاك الخطير والمنهجي لحقوق الانسان داخل إقليم دولة ما على أنه مسألة داخلية بحتة.

إن مشروع القرار المطروح علينا، الذي شاركت في تقديمه جمهورية الأرجنتين مع سائر أصدقاء هايتي، يعزز نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بمقتضى القرار ٨٤١ (١٩٩٣). وللمرة الأولى، فإن هذه الجزاءات موجهة لأشخاص وتنطبق على الذين يواصلون الاستهزاء بإرادة المجتمع الدولي.

والتاريخ الحديث، بما في ذلك الانتخابات في جنوب افريقيا، يبين أن الجزاءات الاقتصادية، مع الوقت والمثابرة، يمكن أن تكون فعالة. إنها تعزل البلد؛ وفي هذه الحالة فإنها تضع المسؤولية على الذين يستولون على السلطة.

إن المجتمع الدولي، بدعم قوي موحد من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يهدف في مشروع القرار هذا، الى تحقيق هدف واضح ألا وهو استعادة الديمقراطية في هايتي. إن الديمقراطية مرتبطة بحقوق الانسان ارتباطا وثيقا. والديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي، بطبيعته، يحترم حقوق الانسان. والأهم من ذلك أن هذا النظام يتضمن آليات داخلية يمكن عن طريقها إزالة انتهاكات حقوق الانسان.

وبمجرد تحقيق هدف استعادة الديمقراطية في هايتي، ينبغي أن يشرع قادتها على درب المصالحة ويتجنبون التعصب وعدم التسامح. وفي هذا يمكنهم أن يعولوا على تضامننا.

إن حكومة الأرجنتين تحرص حرصا شديدا على أن تحقق الجزاءات الواردة في مشروع القرار المطروح علينا أثرها على أكمل وجه. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تحقيق الرصد اللازم في أعالي البحار، وستشترك الأرجنتين في هذا بسفينة من أسطولها البحري، وكذلك في الأرض. إذ ينبغي إحكام الطوق على جميع الحدود عندما يتعلق الأمر بضمان الامتثال الدقيق لقرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نرحب بالقرار الذي اتخذته الجمهورية الدومينيكية مؤخرا بإنشاء هيئة تنفيذية رفيعة المستوى لرصد الحظر وبطلبها من الأمين العام مؤخرا أن يزودها بمساعدات تقنية.

السيد بيداوية (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في مناسبات مختلفة أظهر هذا المجلس أنه على استعداد للنظر في تدابير أخرى بالإضافة الى تلك المعتمدة في القرار ٨٤١ (١٩٩٣)، الذي نص على فرض حظر على النفط والأسلحة على هايتي. ونص القرار ٨٧٣ (١٩٩٣) على أن المجلس سيتخذ ذلك الإجراء إذا استمرت السلطات العسكرية في التدخل في أنشطة بعثة الأمم المتحدة في هايتي أو اخفقت في الامتثال التام لقرارات المجلس وأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن الأمين العام قدم تقريرا الى هذا المجلس في ١٩ كانون الثاني/يناير (الوثيقة S/1994/54) وفي ١٨ آذار/مارس (الوثيقة S/1994/311) بأنه لم تطرأ أي تغيرات على الحالة السائدة في هايتي تجعل من الممكن استئناف بعثة مراقبي الأمم المتحدة هناك.

وفيما يتصل بالامتثال لقرارات هذا المجلس وأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز، لم تدلل سلطات الأمر الواقع في هايتي على أي نية في الامتثال، وهي تواصل عرقلة العودة الى الحياة الدستورية الطبيعية في هايتي.

إن الحصانة التي تزرع بها المجموعات المسلحة الرعب فيما بين السكان بموافقة سلطات الأمر الواقع تبرهن على أن تلك السلطات تواصل اختبار حدود صبر المجتمع الدولي.

إن تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل (A/48/931) أشار الى أن هناك في الأشهر القليلة الماضية انتهاكات بالغة الخطورة لحقوق الإنسان، ولا سيما الاعدامات دون محاكمات قانونية، والاختفاءات القسرية، والاحتجازات اللاشرعية التعسفية، وعمليات الخطف والاغتصاب وكلها يبدو أنها تستهدف تخويف مؤيدي عودة رئيس جمهورية هايتي الشرعي.

إزاء هذه الخلفية نقدم على اعتماد مشروع القرار هذا. وتدابير الحظر الواردة فيه ليست غاية في حد ذاتها؛ بل هي عوضا عن ذلك أداة تستخدم من أجل الأهداف السياسية المكرسة في اتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك، اللذين مازالا الإطار المرجعي الالزامي لحل الأزمة السياسية والاجتماعية التي تحيق بهايتي حاليا.

إن هذه التدابير ليست موجهة ضد الشعب الهايتي الذي أصبحت حالته من الناحية الإنسانية مبعث قلق مستمر لدى السلطات في بلدي. وعلى النقيض من ذلك، إن مشروع القرار الذي يوشك المجلس أن يعتمده يهدف الى أن يقع عبء الجزاءات على المسؤولين عن الأزمة. والهدف النهائي للجزاءات هو تيسير استعادة الديمقراطية في هايتي وعودة الرئيس أرستيد.

من المهم أن نذكر بأن فعالية الجزاءات ستتوقف أيضا على التقيد الصارم للدول بقرارات هذا المجلس. وكما هو الحاصل في حالات أخرى، يجب التسليم هنا بأن البلدان المجاورة تبذل جهدا خاصا وتعاني من أضرار اقتصادية كبيرة. ولهذا السبب، من الطبيعي أن ينص مشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده على النظر في طلبات المساعدة وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

يحيط وفدي علما ويرحب بإنشاء السلطات في الجمهورية الدومينيكية للجنة لرصد الحظر المفروض على هايتي، والهدف من هذا الإجراء هو التأكد من أن الحظر فعال قدر الإمكان. ونرى من الملائم تماما طلب اللجنة الى الأمين العام ارسال مستشارين تقنيين الى الجمهورية الدومينيكية لتقييم الحالة في الموقع وإعلام اللجنة بالتدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تنفيذ الجزاءات على طول الحدود البرية والبحرية الملاصقة لأراضي الجمهورية الدومينيكية.

قبل أن اختتم بياني، يود وفدي أن يشير مرة أخرى الى أن الإطار السياسي المنشأ بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز ما زال صالحا. ولن يمكن استعادة النظام الدستوري والديمقراطية وحسم الأزمة إلا بعودة رئيس هايتي الشرعي، بعد تنفيذ الأحكام الأخرى للاتفاق. ونثق بأن مشروع القرار الذي نوشك على اتخاذه، والذي تؤيده مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تأييدا ثابتا واجماعيا، من شأنه أن يسهم في تحقيق هذا الهدف.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تزداد الحالة في هايتي يأسا يوما بعد يوم. فقد قامت مجموعة صغيرة من الضباط العسكريين باغتصاب سيادة شعب مستقل. إن المغتصبين لا شرف لهم ولا وطنية، ولا يحركهم إلا الجشع والمصلحة الذاتية الخاطئة. لقد انتهكوا التزامهم بالتقيد بدستور هايتي وانتهكوا التزاماتهم أمام المجتمع الدولي وانتهكوا أبسط حقوق شعبهم.

اليوم يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد. نحن نطالب بوضع حد نهائي للهجوم على الديمقراطية في هايتي.

وبتشديد قبضة الجزاءات على السلطات العسكرية في هايتي اليوم، ينضم هذا المجلس الى الرئيس كلينتون في عزمه على حماية شعب هايتي وتعزيز مطالبته بالديمقراطية والكرامة.

ومن الأهمية أن نلحظ أن مشروع هذا القرار هو نتيجة للتعاون التام بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعضاء المجلس، وحكومة هايتي المنتخبة ديمقراطيا.

هذه خطوة ما كنا نود أن نتخذها، وخطوة لم يكن ينبغي أن ننظر فيها على الإطلاق. نعلم أن الجزاءات أداة غير ماضية. ونحن ندرك تماما معاناة الشعب الهايتي واحتمال أن تؤدي هذه الجزاءات الى تفاقم تلك المعاناة. ولذا فإن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يتخذان تدابير لتقديم المساعدة الإنسانية في هايتي على نطاق واسع.

نحن في الولايات المتحدة ندرك بصفة خاصة محنة شعب هايتي الذي يشعر لأسباب سياسية واقتصادية بأنه لا مستقبل له في وطنه. وهدفنا الثابت هو أن نرسي في هايتي مرة أخرى الظروف التي لا يخشى فيها أبناء هايتي على حياتهم أو معيشتهم والتي تتاح في ظلها لجميع أبناء هايتي الفرصة لبناء مستقبل لهم ولأسرهم .

إن الجزاءات من أقوى الأسلحة المتاحة لدى المجتمع الدولي. وخطوتنا تفرض علينا التزاما معنويا هاما هو أن نثابر في جهودنا وأن ننفذ هذه الجزاءات تنفيذا تاما حتى تحقق هدفها في أقصر وقت ممكن. ونسلم بأن عبء التنفيذ لا يقع على جميع الدول بالتكافؤ. ونتقدم بالشكر لحكومة الجمهورية الدومينيكية على التعاون الذي وعدت به من أجل تنفيذ هذه التدابير . إننا جميعا، ومعا، بوسعنا، بل يجب علينا، أن ننفذ هذه الجزاءات. فثمن فشل هذه الجزاءات سيكون فادحا بالنسبة لنا جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يصوت المجلس الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/541، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بذلك اعتمد مشروع القرار بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا بالإجماع بوصفه القرار ٩١٧ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد بلادي يسره أن المجلس اعتمد القرار ٩١٧ (١٩٩٤)، الذي يفرض نظام جزاءات كاملا وصارما على السلطات العسكرية المتمردة في هايتي، التي تواصل، بتجاهل تام لحكم القانون والأخلاقية الدولية، رفض عودة الديمقراطية الى بلد حل به دمار كامل بسبب تجاوزاتها وتجاوزات أتباعها.

وتجازف فرنسا في الأمل في أن السلطات العسكرية الهايتية ستضطر، من جراء هذا الإصرار الذي أبداه المجتمع الدولي بالإجماع، الى تنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها قبل عام تقريبا.

وتأمل فرنسا في أن ينظر الى فرض الجزاءات الجديدة، بالدرجة الأولى، كوسيلة لتحقيق نتيجة سياسية، لا كغاية في حد ذاته. فالهدف الذي نسعى اليه واضح: ضمان عودة الديمقراطية الى مجراها في هايتي وتسهيل عودة الرئيس أريستيد الى بلاده.

لقد عمل المجلس على ألا يكون ثمن تحقيق هذا الهدف إلحاق معاناة لا تحتمل بشعب هايتي، الذي عانى الأمرين بالفعل. إن نية المجلس هي معاقبة أقلية، بما في ذلك من خلال تدابير استثنائية موجهة ضد أفراد معينين. وبهذا، حرص المجلس أيضا على عدم سحق أفقر الناس أكثر من ذلك. وبهذه الروح سيجري مجلس الأمن استعراضا منتظما لتنفيذ الجزاءات، خاصة بالنسبة للحالة الانسانية في البلاد.

وفيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، ينبغي التأكيد على نقطة معينة. بالنسبة لحكومة بلادي إن فعالية الجزاءات ستعتمد، الى حد كبير، على الطريقة التي تطبق بها الجمهورية الدومينيكية قرار المجلس هذا. ونحن واثقون من أن الحكومة الدومينيكية ستراعي بحرص رغبات المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، يرى وفد بلادي أن من الأهمية بمكان ألا ينتج عن تطبيق نظام الجزاءات في الأيام القادمة انهيار اقتصاد هايتي. ولهذا السبب أكدنا على أن تكون هناك استثناءات كثيرة للجزاءات. وإن اللجنة المكلفة بتطبيق القرارات التي اعتمدناها سترصد بدقة استخدام هذه الاستثناءات الانسانية بغية ضمان عدم محاولة الزمرة المتمردة الاستفادة منها.

وينبغي لهذه الجزاءات أن تحمل العسكريين ومؤيديهم على القبول بالتنحي جانبا وترك البلاد، إذا اقتضى الأمر. وبالتالي، فإن العسكريين وحلفاءهم ليس لهم خيار. إن فرنسا تدعوهم بقوة الى اتخاذ جميع التدابير المطلوبة منهم بغية وقف تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هايتي، الذي يتحملون المسؤولية الكاملة عنه، وبغية استعادة ذلك البلد رئيسه المنتخب ديمقراطيا.

من المؤكد أن تتابع الأحداث المنصوص عليها بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز الموقع في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ لم يعد قابلا للتطبيق وفقا للجدول الزمني المتفق عليه قبل عام تقريبا. وعلى أقل تقدير، هناك من الأسباب ما يدعو الى استعراض المواعيد النهائية وتقصيرها. وفي رأينا، يوجد هناك أيضا بعد جديد سيدرج لمراعاة قرب انتهاء ولاية البرلمان - أي الانتخابات التشريعية المقبلة، التي تشكل عنصرا حاسما في استعادة الديمقراطية في هايتي. ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في السماح للأوساط المتمردة بالاستفادة من الفراغ الدستوري بغية التلاعب بهذه الانتخابات لصالحها.

إن بلادي تعتقد، في الوقت الذي تفترض فيه عودة الرئيس المنتخب بصورة شرعية، أن استعادة الديمقراطية في هايتي تتطلب أيضا وجود مؤسسة برلمانية مخصصة وعاملة وفقا للاحترام التام للمبادئ الدستورية الديمقراطية. إن هذين العنصرين لا يمكن فصلهما. ويبقى علينا أن نعمل على ترجمتها الى واقع. ويبقى أيضا على جميع الأطراف المتنافسة في الساحة الديمقراطية الهايتية الاسهام في ضمان تنفيذ ذلك.

وإن فرنسا من جانبها على استعداد لبذل ما في وسعها لتحقيق هذه النتيجة، والعمل من أجل ضمان سير هايتي، لدى استعادتها للديمقراطية، على طريق الوئام والتقدم.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق البرازيل أهمية خاصة على اجتماع مجلس الأمن اليوم للنظر في المسألة المتصلة بهايتي، البلد الشقيق لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

لأكثر من عامين، يواجه المجتمع الدولي أزمة لا تبدي أى تباطؤ في خطاها. إن السلطات «الفعلية» في هايتي تعوق التنفيذ الدقيق في الوقت المحدد لاتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك في وسط العنف العشوائي والتجاهل للمبادئ الأساسية للكرامة الانسانية. إن التصاعد الأخير للعنف هز الشعب البرازيلي وأثار غضبه.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، يجب النظر الى اجراء المجلس وتفهمه في ضوء الطابع الفريد والاستثنائي للحالة السائدة في هايتي.

إن القصد من الاجراء الذي اتخذه المجلس اليوم هو إرغام السلطات العسكرية في بور أو برنس على التخلي عن السلطة تمشيا مع الاتفاقات السابقة الموقعة تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. لكن الخيار المنشود - توسيع نطاق نظام الجزاءات الحالي - يثير عددا من المسائل التي تسبب القلق بشأن امكانية تدهور الحالة الانسانية في ذلك البلد. ونخشى أن يؤدي الحظر الشامل الى المزيد من المعاناة للشعب الهايتي. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن نبقي قيد الاستعراض المستمر أية آثار معاكسة قد تنجم عن التدابير البالغة الشدة التي اتخذها المجلس؛ وهذا منصوص عليه بالفعل في القرار المعتمد.

إن أي نظام للجزاءات لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. وفي هذا الصدد، من الصعب تصور فرض تدابير تؤثر على شعب بأسره يجري اعتمادها في فراغ سياسي. ولهذا فإننا نرحب بالأساس السياسي الراسخ والسليم للقرار، الذي يستهدف استعادة توطيد الديمقراطية الكاملة وإعادة تنصيب الرئيس الشرعي، جان برتراند - أريستيد. ولا مجال للشك في التزام المجتمع الدولي في السعي الى تحقيق هذا الهدف. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي تنفيذ أية عملية انتخابية في هايتي في اطار الاستعادة الكاملة للحكم الدستوري.

وفي هذا الصدد يرى وفد البرازيل أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، الذي ثبت أنه أداة رئيسية في الرد الدولي الحازم على الأعمال غير المشروعة التي تقوم

بها السلطات الفعلية، ينبغي المحافظة الفعالة عليه إلى أن يتسنى التوصل إلى حل نهائي للأزمة.

لقد طمس الإخلال العنيف بالنظام الدستوري في هايتي احتمالات إرساء الديمقراطية على أساس سيادة حكم القانون التي لا نزاع فيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يثابر في جهوده في سبيل التوصل إلى حل سلمي بغية استعادة الآمال لشعب صديق موهوب يخوض كفاحا باسلا من أجل الديمقراطية. وإن القرار الذي اتخذ اليوم تعبير هام عن الإرادة السياسية المتعددة الأطراف.

إن وفد البرازيل على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى لاتخاذ تدابير دبلوماسية واجبة تستهدف الاستعادة التامة للديمقراطية في هايتي.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد أيد الوفد الصيني، مع تحفظات، القرار الذي اتخذ توا. إننا نفهم أن الغرض الرئيسي من هذا القرار هو تهيئة الظروف الضرورية للاستعادة المبكرة للسلم والاستقرار في هايتي. إن الشعب الصيني، الذي كان في الماضي ضحية سنوات طويلة من الحرب وعدم الاستقرار، يعتز بحياته السلمية التي اكتسبها بعد عناء، ولذلك فإنه على استعداد لتأييد الجهود الرامية إلى تسهيل عملية السلام وإعادة احلال الاستقرار في هايتي. إن أهمية السلم والاستقرار ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد، لأنه لا يمكن دونهما أن تكون هناك حرية سياسية أو إنعاش اقتصادي للشعب الهايتي، الذي لا يزال يعاني بمرارة بالغة ومنذ وقت طويل.

إننا نأمل أن يسهم الإجراء المقترح، على النحو الذي ارتآه واضعوه، في تحقيق الهدف الذي طال انتظاره، هدف استعادة السلم والاستقرار إلى أرض هايتي التي تتعرض لمأساة.

وبصرف النظر عن هذا كله، فإن تاريخ الأمم المتحدة علمنا دروسا كثيرة، أحدها أن الجزاءات ليست الدواء العام لجميع العلل الذي يمكن وصفه في أي وقت وفي أي مكان يحلو لنا فيه ذلك بسبب عدم توفر حل أفضل. إن الصين، انطلاقا من موقفها الثابت، لا تؤيد استخدام الجزاءات وسيلة لحل الصراعات. ولذلك نحث الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها لايجاد حل سلمي دائم للصراع في هايتي.

ويود الوفد الصيني أن يسجل أن نظام الجزاءات الوارد في هذا القرار يعد - في حالة عدم توفر تدابير أخرى فعالة - خطوة استثنائية متخذة في ظل ظروف فريدة تماما سائدة الآن في هايتي، وأنها ينبغي ألا تشكل سابقة، وأن تصويتنا المؤيد لا يعني أي تغيير في موقفنا إزاء موضوع الجزاءات بشكل عام.

«وتتدهور الحالة الإنسانية رغم جهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية» (A/48/931، الفقرة ٣١).

تلك هي نفس الكلمات التي استخدمها الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في وصف عمق المعاناة التي تحيق بالشعب الهايتي. ومما يدعو إلى السخرية أن هذه المعاناة تعزى - على الأقل بشكل جزئي - إلى الجزاءات التي يطبقها بالفعل على هايتي مجلس الأمن وهيئات أخرى. إن المسألة إذن هي ما إذا كان نظام الجزاءات المعتمد حديثا، إذا ما طبق، يمكن أن يزيد معاناة الناس العاديين في هايتي، ونحن لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا بشأن ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس والأمين العام ومنظمة الدول الأمريكية، وعليهم أن يفعلوا هذا بمقتضى واجبهم الأدبي، أن يراقبوا عن كثب الحالة الإنسانية في هايتي، وأن يتخذوا التدابير الضرورية لتخفيف الآثار الضارة للجزاءات إذا ما كان لقلقنا الذي نفصح عنه أن يتحول إلى حقيقة.

إن التاريخ يخبرنا بأن الشعب نفسه هو في آخر الأمر سيد مصيره، وبأن التاريخ هو الذي يحكم على أعمال كل فرد منه. إننا باتخاذ هذا القرار، نحث الأطراف في هايتي مرة أخرى - وعلى وجه الخصوص العسكريون الهايتيون - على الانصياع للنداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، وعلى انتهاز الفرصة المتاحة للامتثال التام وبسرعة للالتزامات التي تحملتها بمقتضى اتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك ذي الصلة، وذلك حتى يصبح نظام الجزاءات الجديد غير ضروري، ويصبح من الممكن فتح صفحة جديدة في سجل التاريخ الهايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليست هناك أسماء أخرى على قائمة المتكلمين.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

سيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥